

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية للشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") والقوائم المالية المجمعة للشركة الأم وشركاتها التابعة (معا "المجموعة") تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

نطاق المراجعة

تشمل القوائم المالية للشركة الأم والقوائم المالية المجمعة للمجموعة (معا "هذه القوائم المالية"):

- قائمة الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛
- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- إيضاحات حول القوائم المالية، والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية من هذا التقرير.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملانة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

منهجنا في المراجعة
نظرة عامة

- أمور المراجعة الرئيسية
- إدراج الإيرادات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة - ملاءمة إدراج الإيرادات نظراً لتعقيد النظام ("الشركة الأم و المجموعة")
- عملية الرسملة والأعمار الإنتاجية للأصول للممتلكات والمعدات ("الشركة الأم و المجموعة")
- تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ "الإيجارات" ("الشركة الأم و المجموعة")

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في هذه القوائم المالية. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة بإجتهادات وتقديرات؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجريها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة لتنفيذ الإجراءات الكافية التي تمكننا من تقديم رأي حول هذه القوائم المالية ككل، مع مراعاة هيكلية الشركة الأم والمجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي تزاوّل الشركة الأم والمجموعة أصالتها فيه.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديراتنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا لهذه القوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا لهذه القوائم المالية ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي

اشتمل منهجنا في المراجعة على مجموعة من الضوابط وأعمال الاختبار الجوهرية كما هو مبين أدناه:

- اعتمدنا بدرجة كبيرة على نظام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية الرئيسية لدى المجموعة، وهي ممارسة اعتيادية ضمن أعمال المراجعة لشركات الاتصالات الكبرى، وقد كلفنا عدداً من موظفينا الداخليين المختصين بتكنولوجيا المعلومات بالمساعدة في فحص الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط التطبيق لأنظمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة مع عملية المعاملات المرتبطة بتدفقات الإيرادات الكبيرة.
- قمنا بفحص عمليات التسوية المتواصلة من سجلات البيانات المستخرجة من الأنظمة المصدرية إلى أنظمة الفوترة وإلى دفتر الأستاذ العام بما في ذلك فحص الضوابط الرئيسية المتعلقة بعملية تأكيد الإيرادات.
- قمنا بتنفيذ فحص للعينات للحصول على تأكيد حول التصنيف والمدة من خلال استخراج البيانات من أنظمة الدعم.
- قمنا بفحص الضوابط الرئيسية على حساب المبالغ المفوترة للعملاء بما في ذلك تطبيق الأسعار ذات الصلة ورصد وتسجيل معاملات الإيرادات للحسابات ذات الصلة.

أمور المراجعة الرئيسية

إدراج الإيرادات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة - ملاءمة إدراج الإيرادات نظراً لتعقيد النظام ("الشركة الأم و المجموعة")

لقد ركزنا على هذا المجال لوجود مخاطر كامنة في إدراج إيرادات خدمة الاتصالات لأن الإيرادات تتم معالجتها باستخدام أنظمة تكنولوجيا معلومات معقدة تتضمن كميات كبيرة من البيانات مع مجموعة من مختلف المنتجات والخدمات والأسعار ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك إن تطبيق المعيار المحاسبي للإيرادات معقد ويتضمن عدداً من الاجتهادات والتقديرات. نتج عن هذا توجيه جزء كبير من جهود التدقيق التي قمنا بها إلى هذا المجال وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العُمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية	كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي
إدراج الإيرادات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة - ملائمة إدراج الإيرادات نظراً لتعقيد النظام ("الشركة الأم والمجموعة") (تابع)	<ul style="list-style-type: none"> فيما يتعلق بتوقيت إدراج الإيرادات وتخصيص سعر المعاملة في المنتجات والخدمات المبيعة المتعلقة بمسارات الإيرادات المدفوعة مسبقاً، أجرينا تقييماً لإدراج الإيرادات لعينة عقود بناء على الشروط والأحكام التعاقدية لكل منها على حدة.
انظر الإيضاحين رقم ٣ و ٤ ج و ٥ من هذه القوائم المالية للاطلاع على السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاحات ذات الصلة.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بإجراء اختبارات موضوعية على عينة من فواتير العملاء من خلال مقارنتها بالتركة المتفق عليها.
عملية الرسملة والأعمار الإنتاجية للأصول للممتلكات والمعدات ("الشركة الأم والمجموعة")	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بإحضار عينة من الخصومات المرتبطة بالإيرادات المدفوعة مسبقاً والمدفوعة لاحقاً لفحص طبيعتها والمحاسبة عنها.
بلغت القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ٢٦٥ مليون ريال عماني، وهي تمثل ٦١٪ من إجمالي أصول المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.	<ul style="list-style-type: none"> فحصنا القيود اليومية الهامة غير القياسية وغيرها من التعديلات المنفذة على الإيرادات.
وقد ركزنا على هذا المجال نظراً لأهمية رصيد الممتلكات والمعدات وأحكام وتقديرات الإدارة المتعلقة بالقيمة الدفترية.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا أيضاً بتقييم كفاية الإفصاحات والسياسات المحاسبية ذات الصلة والمبينة في الإيضاحين رقم ٣ و ٤ ج و ٥ من هذه القوائم المالية.
يتطلب تقييم إذا ما كانت الممتلكات والمعدات تفي بمعايير الرسملة إجراء تقديرات بما في ذلك الجداول الزمنية للتحويل من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ إلى أصول ثابتة قابلة للاستهك وتحديد إذا كان أصل ما يفي بمعايير الرسملة وفقاً للسياسات المحاسبية. إضافة لذلك يتطلب تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات وبداية استهلاكها اجتهدات من قبل الإدارة، وهو يتضمن أيضاً تقييم المجموعة الكلي لممارسات القطاع وكذلك التقييم الفني الداخلي والخبرة مع الأصول المماثلة من أجل التوصل إلى الأعمار الاقتصادية والإنتاجية للأصول.	<ul style="list-style-type: none"> اشتمل منهجنا في المراجعة على مجموعة من الضوابط وأعمال الفحص الجوهرية كما هو مبين أدناه:
انظر الإيضاحين رقم ٣ و ٤ ز و ١١ من هذه القوائم المالية للاطلاع على السياسات المحاسبية، "التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة" والإفصاحات ذات الصلة.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بتقييم التصميم وفحصنا الفعلية التشغيلية للدليل والضوابط الآلية لرسملة واستهلاك الممتلكات والمعدات.
	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بتقييم معقولية معدلات الاستهلاك من خلال اختبار على أساس عينة ما إذا كان الاستهلاك بدأ من تاريخ توفر هذه الأصول للاستخدام على النحو المنشود.
	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بتقييم طبيعة تكاليف المكونات الجوهرية المتكبدة في مشاريع رأسمالية هامة مختارة من خلال فحص المبالغ المسجلة وتقييم ما إذا كانت طبيعة النفقات متوافقة مع معيار الرسملة وفقاً للسياسات المحاسبية.
	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بفحص محاضر اجتماعات لجنة شطب الأصول لتحديد أي أصول تالفة أو مؤشرات على أن أصول الشبكة قد تتعرض للانخفاض في قيمتها.
	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بفحص ما إذا كان قرار الإدارة حول الأعمار الإنتاجية للأصول مناسباً، أخذين في الاعتبار معرفتنا بالأعمال وقطاع الاتصالات بشكل عام.
	<ul style="list-style-type: none"> قمنا أيضاً بتقييم كفاية الإفصاحات والسياسات المحاسبية ذات الصلة والمبينة في الإيضاحين رقم ٣ و ٤ ز و ١١ من هذه القوائم المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العُمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية	كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي
تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ "الإيجارات" ("الشركة الأم والمجموعة")	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية المتعلقة بالإفصاحات حول أثر التحول إلى معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦.
يجل معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ ويحدد كيفية قيام المنشأة بإدراج وقياس وعرض والإفصاح عن الإيجارات. وهو يتضمن نموذج المحاسبة عن المستأجر المنفرد والذي يتطلب قيام المستأجر بإدراج الأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار ما لم تكن مدة الإيجار ١٢ شهراً أو أقل من ذلك أو إذا كان الأصل المعني متدني القيمة.	<ul style="list-style-type: none"> أجرينا مناقشات مع الإدارة وخبرائها الخارجيين، واطلعنا على الأوراق المحاسبية المعدة داخلياً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ وتوصلنا إلى فهم العملية التي تستخدمها المجموعة لتحديد عقود الإيجار أو العقود التي تحتوي على إيجار.
طبقت المجموعة معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ بأثر رجعي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، ولكن لم تقم بإعادة بيان الأرقام المقارنة لفترة التقرير لعام ٢٠١٨ كما هو مسموح بموجب الأحكام الانتقالية المحددة في المعيار. تم تطبيق عدد من الأحكام وإجراء عدد من التقديرات لتحديد أثر المعيار. ويهدف حساب أثر التحول لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦، نفذت الإدارة عملية استخراج لكميات كبيرة من البيانات من أجل تلخيص بيانات الإيجار لجميع فئات الأصول المعنية بحيث يمكن تحميل المدخلات ذات الصلة على نموذج الإدارة. وقد تم استخدام طريقة معدل الاقتراض الإضافي عندما لم يكن معدل الفائدة الضمني في الإيجار قابلاً للتحديد.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا باستخدام خبراء المحاسبة لدينا في تقييم معقولة الافتراضات الرئيسية وملاءمة الطريقة الكلية المستخدمة في تقييم الإدارة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦.
وقد اعتبرنا أن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ كأمر مراجعة رئيسي لأن حساب التزام الإيجار وأصل حق الاستخدام ينطوي على قواعد جديدة معقدة وعمليات جديدة لجمع البيانات وأحكام جوهرية من الإدارة فيما يتعلق بتفسير شروط الإيجار وتجديد خيارات الإنهاء والإيجارات قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة بأحكام العقود الفردية.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا باستخدام خبراء التقييم لدينا في تقييم ملاءمة معدلات الخصم المطبقة في تحديد التزامات الإيجار.
انظر الإيضاح رقم ٣-٢ من هذه القوائم المالية والذي يبين أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ كما في ١ يناير ٢٠١٩ والسياسات المحاسبية. وانظر كذلك الإيضاحات ٤، ١٢، ٢٣ من هذه القوائم المالية للاطلاع على السياسات المحاسبية والاجتهادات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بالاعتماد على دقة ومدى اكتمال بيانات الإيجار المعنية من خلال مطابقة عينة ممثلة للإيجارات مع العقود الأصلية أو غيرها من المعلومات الداعمة، وفحصنا النزاهة ودقة المعيار الدولي لحسابات معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ لكل عينة من الإيجارات من خلال إعادة حساب تعديل معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦.
	<ul style="list-style-type: none"> قمنا باختبار التسوية مع ارتباطات الإيجار التشغيلي للمجموعة (المفصّل عنها في الإيضاح رقم ٣-٢ من هذه القوائم المالية)، وكذلك دراسة عينة من كل نوع من العقود لتقييم ما إذا كانت تحتوي على عقود خاضعة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦.
	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بدراسة التطبيق بأثر رجعي وفحصنا ما إذا كان متلائماً مع تعريف ومتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦، وقمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات والسياسات المحاسبية ذات الصلة المبينة في الإيضاحات رقم ٣-٢ و ٤ و ١٢ و ٢٣ من هذه القوائم المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات وتقرير التحليل ومناقشة الإدارة، ولكنها لا تتضمن هذه القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حولها، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات والتقرير السنوي للمجموعة الذي من المتوقع توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول هذه القوائم المالية المعلومات الأخرى وإنما لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة هذه القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع هذه القوائم المالية أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه في المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبليغ عنه في هذا الصدد.

وعندما نقوم بقراءة التقرير السنوي للمجموعة، فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهريّة فيه - بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة عن هذه القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عمان والأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩ وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يرونها ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن تقييم قدرة الشركة الأم والمجموعة على الاستمرار في ممارسة أعمالهما، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أسس الاستمرارية المحاسبية إلا إذا كفوا يرغبون في تصفية الشركة الأم والمجموعة أو إيقاف أعمالهما، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس تقديرات مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في هذه القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة ثبوتية كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهريّة ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة الأم و/أو المجموعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية (تابع)

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة الأم و/ أو المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في هذه القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع الشركة الأم و/ أو المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام لهذه القوائم المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت هذه القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية المجمعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظراً لمسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول المراجعة.

نتواصل مع أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقرر وننتج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً لأعضاء مجلس الإدارة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبذلهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بها، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة هذه القوائم المالية للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن الأمر ينبغي عدم إدراجه في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك، وبموجب متطلبات الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان والأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩، نفيد بأن هذه القوائم المالية قد تم إعدادها وتلزم، من كافة جوانبها الجوهرية، بتلك المتطلبات والأحكام.



PricewaterhouseCoopers
عمر الشريف

مسقط، سلطنة عمان

٦ فبراير ٢٠٢٠